

أثر نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية- البنك الزراعي السوداني) (في الفترة من 2018 - 2021م)

أستاذ المحاسبة المساعد - كلية الاقتصاد
والعلوم الادارية - جامعة شندي
أستاذ التجارة الدولية المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة شندي

د.إشراف مهدي محمد عدلان

د.عاتكة عثمان العطا أحمد

المستخلص:

تناولت الدراسة أثر نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك السودانية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاءة الأساليب الرقابية المطبقة في إدارة المخاطر المصرفية، وعدم استخدام إدارة الرقابة للأساليب الكمية في عملية اتخاذ القرارات أضعف امكانية تحليل البيانات التي تشير إلى ضعف الرقابة على إدارة المخاطر، وتجاوز بعض الإجراءات الرقابية عند منح التمويل، وعدم التقيد بتوصيات إدارة المخاطر في تقييم الموقف المالي لأي بند من بنود عمل إدارة المخاطر. ويمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي: ما مدي مساهمة نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية ؟ وهدفت الدراسة إلى إبراز الجوانب التي يمكن من خلالها التعرف على مفهوم وأهمية الرقابة الداخلية، التعرف على مفهوم وأنواع إدارة المخاطر، عكس مدي مساهمة الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، التوصل إلى نتائج مدعمة إحصائياً عن موضوع البحث. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن تطبيق نظام الرقابة الجيد في البنوك يؤدي لإنشاء نظام للتقارير لمواجهة المخاطر المحتملة، وجود نظام رقابة جيد يقوم بدور فعّال في التقليل من مخاطر التعثر المالي في البنوك، هنالك رقابة مباشرة من قبل البنك المركزي على البنوك وتوجد معايير محددة لتحديد حجم السيولة في البنوك.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، الضبط الداخلي، المخاطر، إدارة المخاطر، المخاطر النظامية، المخاطر اللانظامية.

Abstract:

The study dealt with the impact of the internal control system on the management of banking risks in Sudanese banks, where the problem of the study was the inefficiency of the supervisory methods applied in the management of banking risks, and the lack of use of the control department for quantitative methods in the decision-making process weakened the possibility of analyzing data that indicate weak control over the management of banking

risks. Risks, bypassing some control procedures when granting financing, and not complying with the recommendations of risk management in assessing the financial position of any of the risk management work items. It can be formulated in the following main question: What is the contribution of the internal control system to the management of banking risks? The study aimed to highlight the aspects through which it is possible to identify the concept and importance of internal control, to identify the concept and types of risk management, to reflect the extent of the contribution of internal control to banking risk management in banks, to reach statistically supported results on the subject of research. The study reached a number of results, the most important of which are: that the application of a good control system in banks leads to the establishment of a reporting system to face potential risks, the existence of a good control system that plays an effective role in reducing the risks of financial default in banks, there is direct control by the Central Bank of banks and there are standards Specific to determine the volume of liquidity in banks

key words: Internal control, internal control, risks, risk management, systemic risks, and unsystematic risks.

الإطار المنهجي للدراسة: المقدمة:

تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط الإنساني من حيث اعتبارها نظاماً لضبط تحقيق الأهداف المسطرة، ومع تطور حجم المشاريع الاقتصادية زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية وخاصةً إذا تعلق الأمر بالمؤسسات المالية والتي تعتبر شريان النشاط الاقتصادي، تمثل عملية الرقابة خطوة أساسية تمكن المنشأة من أداء الأهداف المرسومة بصورة مرضية وتمكنها أيضاً من معرفة الانحرافات الناتجة عن التنفيذ بصورة تساعد على معالجة الانحرافات في التوقيت المناسب، وبهذا تشكل عمليات التخطيط الأولى للمنشأة خطوة يركز عليها في عملية الرقابة بأنواعها.

فالرقابة القبلية تمكن من تفادي مخاطر عديدة بعد التنفيذ يصعب علاج الانحراف الناتج عنها بعد وقوعها كما أن التخطيط المتواضع عن امكانيات المنشأة وأهدافها المعلنة يشكل عقبة في طريق الرقابة أثناء عمليات التنفيذ حتى تمكن المنشأة من معالجة الانحرافات أول بأول وبالتالي

توفير وقت وجهد كبيرين في عملية الرقابة والضبط المؤسسي الذي تم بناءه على أساس الرقابة المرحلة وفق تدفق أنشطة المشروع المراد إجراء الرقابة عليها وهو دور رقابي مهم أثناء سير عمليات المنشأة على اختلاف مراحلها المرسومة في جداول التنفيذ المعتمدة من قبل الإدارات التي شاركت في صياغة الأهداف الرقابية.

كما أن مرحلة التنفيذ يمكن أن تواجه بعض العقبات عند التطبيق العملي التي لم تتم مراعاتها في مرحلة التخطيط الأولي وتمثل عملية الرقابة جوهر عمليات التنفيذ وفق الخطط الرسمية التي رسمها من قبل الإدارة العليا؛ إذا أن الرقابة على الخطط تشكل أحد أهم ضمانات التنفيذ لتلك الخطط التي رسمها مسبقاً، وبدون الرقابة لا يمكن ضبط عمليات التنفيذ ومعالجة الانحرافات؛ ولذا فإن الرقابة بأنواعها المختلفة أحد أهم الضمانات التي تؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء كما هو مخطط له في الإدارة سواء كانت للمخاطرة المصرفية أو أي خطوة من خطوات العملية الإدارية في وظائفها المرحلة. ونستعرض في هذه الدراسة مدي مساهمة الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.

مشكلة الدراسة:

عدم استخدام إدارة الرقابة للأساليب الكمية في عملية اتخاذ القرارات أضعف إمكانية تحليل البيانات التي تشير إلى ضعف الرقابة على إدارة المخاطر، وتجاوز بعض الإجراءات الرقابية عند منح التمويل، وعدم التقيد بتوصيات إدارة المخاطر في تقييم الموقف المالي لأي بند من بنود عمل إدارة المخاطر. ويمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي: ما مدي مساهمة نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية؟

أهمية الدراسة:

تكسب الدراسة أهميتها من خلال إيضاح أن الرقابة خطوة لا يمكن دمجها مع أي وظيفة أخرى بل يجب أن تتميز بالاستقلالية في الإجراءات والخطوات والطرق والأساليب وذلك لأن هذه العملية تمثل أحد أهم عوامل الضبط المؤسسي في المنشآت المصرفية للرقابة للتقليل من المخاطر المصرفية بصورة خاصة وزيادة كفاءة الأداء المصرفي بصورة عامة. تمثل الدراسة امتداد للدراسات والبحوث التي دارت حول أهمية دراسة الرقابة الداخلية ومعرفة مدى تأثير الرقابة على إدارة المخاطر المصرفية.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:
- التعرف على مفهوم وأهمية الرقابة الداخلية
- التعرف على مفهوم إدارة المخاطر.
- عكس مدي مساهمة الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.
- التوصل إلى نتائج مدعمة إحصائياً عن موضوع الدراسة.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على اختبار الفرضية الآتية:
هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية والحد من التعثر المصرفي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: البنك الزراعي السوداني
الحدود الزمانية: 2018- 2021م
الحدود الموضوعية: الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية.
الحدود البشرية: الموظفين بالأقسام المختلفة بالبنك الزراعي السوداني.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الباحثان على جمع البيانات من المصادر التالية:
مصادر أولية: الاستبانة
مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب والدوريات والمجلات العلمية والرسائل العلمية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية: المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة والكتب والمراجع، والمنهج الاستنباطي للتعرف على طبيعة المشكلة، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض، والمنهج الوصفي التحليلي لاستخدام الطرق الإحصائية مثل الجداول والتكرارات والنسب المئوية، واختبار مربع كاي لتحديد اثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وكذلك استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

(1) دراسة عثمان (2009م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التأمين الزراعي التقليدي يكلف الشركات أموالاً طائلة كما يكلف الاقتصاد القومي ويكلف المزارع قدراً من الإنتاج. ومن ثم تسعى الدراسة لإيجاد نظام بديل يقلل هذه الخسائر. افترضت الدراسة عدم وجود سياسة إدارية أو نظام إداري واضح يكفل حماية المزارع أو الإنتاج الزراعي ضد مخاطر التقلبات الموسمية وتقلبات الطبيعة، كما افترضت وجود علاقة طردية بين اسلوب ممارسة الرقابة الإدارية على النشاط الزراعي ودرء المخاطر الزراعية. توصلت الدراسة الى نتائج أهمها: غياب أي سياسة أو نظام يكفل حماية المزارع من مخاطر التقلبات الموسمية وتقلبات الطبيعة مع وجود علاقة طردية بين اسلوب ممارسة الرقابة الإدارية على النشاط الزراعي ودرء المخاطر. أوصت الدراسة بضرورة تعميم نظام الرقابة الإدارية على النشاط الزراعي بعد أن ثبت نجاحها في قسم وادي شعير بمشروع الجزيرة، والتنسيق بين شركات التأمين ووزارة المالية في إدخال الحزم التقنية ضمن عمليات التأمين الزراعي. تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثان في أنها ركزت على دور الرقابة الإدارية في درء مخاطر القطاع الزراعي في السودان ، وتركز الدراسة الحالية على أثر الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.

(2) دراسة عيد (2010)⁽²⁾

تدور مشكلة الدراسة حول التساؤلات الآتية:

1. ما مدي فاعلية نظم الرقابة الإدارية في البنوك التجارية الكويتية؟
2. ما مدي فاعلية نظم الرقابة المحاسبية والمالية في البنوك التجارية الكويتية؟
3. ما مدي فاعلية نظم الضبط الداخلي في البنوك التجارية الكويتية؟
5. ما المعوقات التي تحد من فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية؟

هدفت الدراسة إلي تحقيق وبيان دور الرقابة الداخلية في العمل المصرفي للبنوك التجارية الكويتية. وعرض وتحليل مدي توفر عناصر الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية. تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية من حيث عناصرها الأساسية. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية تتسم وبشكل عام بمستوي متوسط من الفاعلية. وذلك بمكوناتها الثلاثة: الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والمالية ونظم الضبط الداخلي. كما إن التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها بشكل عام متوسط. خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها أن تقوم الإدارة التنفيذية للبنوك التجارية الكويتية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها. ضرورة الاستفادة من نتائج التغذية العكسية عن مخرجات أنظمة الرقابة الداخلية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثان في أنها ركزت على تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، وتركز الدراسة الحالية على دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.

(3) دراسة أحمد (2014 م):⁽³⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: مامدى تأثير إدارة مخاطر الائتمان على تحسين الأداء المالي لبنك الوطني الجزائري؟ وبناء على ذلك افترضت الدراسة عدة فرضيات أهمها: يتم تحسين الأداء المالي للبنوك عن طريق تحسين إدارة مخاطر الائتمان، توجد دلالة إحصائية بين مؤشرات مخاطر الائتمان ونسب الأداء المالي للبنك.

توصلت الدراسة الي نتائج أهمها: يوجد تأثير لتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية على الأداء المالي في بنك لبنان والمهجر، حيث كان له تأثير واضح للحد من الخسائر الناتجة من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، وكان له دور كبير في تقليل الكثير من التكاليف في بعض العمليات المصرفية بالفروع والبعض الآخر كان له تأثير على المستوى البعيد والخطط طويلة الأجل، يوجد تأثير لتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية على الأداء التشغيلي في بنك لبنان والمهجر، وتمثل ذلك التأثير في سياسات و إجراءات العمل وأداء الموظفين، وكذلك تجنب البنك لكثير من المخاطر التي قد تحدث في الوقت الحالي أوالمستقبل، وكيفية التعامل مع الأخطاء الناتجة من العملاء أوالموظفين والأخطاء الناتجة من الظروف الغير متوقعة.

أوصت الدراسة إدارة بنك لبنان والمهجر بعقد اجتماعات دورية وبشكل منظم لمتابعة عمل تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية وسماع اقتراحات ومشاكل الفروع والدوائر وما هو جديد في سياسات البنك وما قد تؤثر على عمل البنك ومدى تعرضه للمخاطر ووضع ضوابط رقابية بشكل دوري لكل ما يستحدث من مخاطر ومشاكل بالبنك. تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثان في أنها ركزت على أثر تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر و الرقابة على الأداء المالي والتشغيلي ، وتركز الدراسة الحالية على أثر الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً الرقابة الداخلية:

أورد الكتاب عددا من التعريفات لمفهوم الرقابة الداخلية. فقد كانت المنشآت الفردية هي الشكل السائد في هذه الفترة ، وكأن موضوع الرقابة مختصراً على مفهوم الرقابة الداخلية كإجراءات للاحتياطي ضد الأخطاء والتلاعب في موجودات المنشأة وأموالها . كما أنها مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تساعد على الحماية النقدية وتقليل احتمالات الغش والأخطاء.⁽⁴⁾

مفهوم الرقابة الداخلية:

تعرف الرقابة الداخلية بأنها «مراجعة الإدارة لنفسها فيما أصدرته من قرارات متى ما استبان لها الفساد»⁽⁵⁾ وكذلك عرفت بأنها «اسلوب وطريق هام للتأثير على سلوك الأفراد وذلك إما باستخدامها كأداة لإثارة حوافزهم الذاتية وإقناعهم بالهدف والمعايير المطلوب منهم تحقيقها وكذلك لاستعمالهم نحو التعاون مع الإدارة، كأداة لتصيد الأخطاء وتوقيع الجزاءات أو مضاعفة الأعباء دون مقابل».⁽⁶⁾ وتم تعريفها بأنها «مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية».⁷

كما عرفت بأنها «عملية للتأكيد من أن الأهداف التنظيمية والإدارية تحققت على أكمل وجه وبالتالي فهي تتعلق بطرق جعل الأشياء تنفذ كما هو مخطط».⁸ وعرفها معيار التدقيق الدولي رقم 315 بأنها «عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنشأة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بان الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها».⁽⁹⁾

من المعروف إن هنالك مدرستين للرقابة والإشراف على إدارة الشركة هما:

المدرسة الأولى: تدعو إلي تشكيل مجلس إشرافي مستقل أو لجنة رقابة مستقلة تنتخب من المساهمين وتقوم بالرقابة بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة هذا بجانب مجلس الإدارة المنتخب من المساهمين، وهذه المدرسة متبعة في بعض دول العالم مثل ألمانيا. المدرسة الثانية: تدعو إلي تشكيل مجلس إدارة واحد يشمل أعضاء مستقلين بجانب الأعضاء التنفيذيين في المجلس، وهذه الآلية هي السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا¹⁰.

مقومات نظام الرقابة الداخلية:

تجمع الباحثان على أنه لابد من توفر المقومات الرئيسية التالية في نظام الرقابة الداخلية الفعال:

1. هيكل تنظيمي إداري: ويراعي في وضعه تسلسل الاختصاصات، وتوضيح الإدارات الرئيسية مع تحديد السلطات والمسئوليات لهذه الإدارات بدقة تامة. والهيكل التنظيمي لابد من وجوده خاصة في المشروعات الكبيرة التي يتعذر على إدارتها عن طريق الاتصال الشخصي بل ولابد من وجود إدارات فرعية متعددة تتولي إدارة المشروع ضمن صلاحيات ومسئوليات معينة ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التنظيم على نوع المشروع وحجمه وشكله القانوني، وفي المستقبل يجب أن تحقق الخطة التنظيمية (الهيكل التنظيمي) استقلال الإدارات التي تقوم بالعمل عن الإدارات التي تحتفظ بالأصول والتي تجري فيها المحاسبة عن العمليات والأصول، ويقصد باستقلال الإدارات هنا ألا يقوم شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذي يشرف عليه دون تدخل أي شخص آخر حتى لا يحدث أي تلاعب في السجلات يكون من الصعوبة اكتشافه، وعندما يتحقق استقلال الوظائف الذي أشرنا إليه ينبغي تحديد المسئوليات وذلك عن طريق دليل مطبوع يكون مرشداً لجميع المختصين، حتى لا يحدث تضارب أو تدخل أو تكرار للاختصاصات.⁽¹¹⁾
2. نظام محاسبي سليم: والذي يجب أن يتميز بأنه يقوم على مبادئ ومفاهيم تتسم بالوضوح والثبات، وأن يشمل مجموعة مستنديه محددة للدورات المستنديه، وجود مجموعة دفترية تناسب حجم وطبيعة عمل المنشأة، أن يعتمد على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية تاريخية وجارية ومتوقعة، أن يكون سهلاً وخالياً من التعقيدات، وأن يتمشي مع الهيكل التنظيمي.⁽¹²⁾
3. نظام مستندي دقيق: والذي يجب أن يتميز بأنه يقوم على التنسيق والترابط بين التنظيم المستندي والمحاسبي والإداري حتى يسهل حصر المسئوليات ومتابعة تنفيذ الإجراءات في الوقت المناسب، تحديد عدد الصور المناسبة لكل عملية مستنديه، ومنع ازدواج المستندات حتى يتسنى اتخاذ القرارات السليمة.⁽¹³⁾
4. نظام تكاليف مناسب: والذي يجب أن يتميز بالتبويب السليم لعناصر التكاليف، التحديد السليم لطريقة قياس التكلفة، التحديد الواضح لدالة التكاليف، والتحديد السليم للفترة التكلفة، إتباع أسس مناسبة وعادلة لتوزيع التكاليف الغير مباشرة مع إيجاد معدلات تحميل مناسبة، وإتباع النظرية العلمية المناسبة لتحديد تكلفة المنتجات، واستخدام المعايير للرقابة على التكاليف، وأن يرتبط بالخطة التنظيمية لسهولة تطبيق مبدأ محاسبة المسئولية.⁽¹⁴⁾
5. نظام فعال للحوافز: والذي يجب أن يكون عادلاً ليحقق القناعة لدى العاملين، وأن

يكون مبسطاً ليراعي مقدرة العامل، وأن يراعي فورية الدفع بعد الانتهاء من العمل حتى تحقق فكرة الربط بين الحافز والإنتاجية، أن يكون ثابت حتى لا يفقد العاملون الثقة فيه، أن تكون معاييرهم ممكنة التحقيق في ظل ظروف المنشأة، وأن ينمي الوعي الرقابي لدى العاملون.⁽¹⁵⁾

هذه المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية السليم، وهي تختلف من مشروع لآخر حيث لا يمكن توافرها إلا في المشروعات الكبيرة التي تمتلك الإمكانيات المادية والتي يتوفر فيها عدد كبير من الموظفين يسهل معه تقسيم العمل بالشكل المثالي.

أنواع الرقابة الداخلية:

تنقسم الرقابة الداخلية إلى الأنواع التالية:

الرقابة الإدارية:

وتتمثل في الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة

الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وتعتمد الرقابة الإدارية في سبيل تحقيق هدفها إلى وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسة الوقت وتقارير الأداء والرقابة على الجودة والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وكلها

تتعلق بطريقة مباشرة بالسجلات والدفاتر لمحاسبة.⁽¹⁶⁾

2. الرقابة المحاسبية:

وهي الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختيار دقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات ودرجة الاعتماد عليها، وتضم الرقابة المحاسبية وسائل متعددة أهمها: إتباع نظرية القيد المزدوج في إثبات العمليات بالدفاتر وذلك بعد اعتماد مستند القيد من موظف مسئول، استخدام موازين المراجعة الشهرية أو الربع سنوية، استخدام نظام المصادقات من العملاء والدائنين وغيرهم ممن لهم علاقات بالمنشأة، وجود نظام مستندي سليم يضمن تدفق البيانات والمستندات بين الإدارات المختصة، إتباع المراجعة الداخلية لما هو مثبت بالدفاتر بصفة دورية.⁽¹⁷⁾

3. الضبط الداخلي:

ويضم وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع كل موظف إلى مراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العملية، كما يعتمد أيضاً على تحديد الاختصاصات والمسئوليات.⁽¹⁸⁾

أي لا ينفرد شخص بعمل متكامل يوفر له فرص الغش والتزوير والاختلاس وتطبيق عملية الجرد المفاجئ ونقل الموظف أو ترقية له وظيفة أخرى بحيث لا يعتمد لفترة طويلة في أداء عمل معين، ومن الضروري أن يكون هنالك توقيعين على الشيك الصادر من المنشأة.¹⁹

أهداف الرقابة الداخلية:

يمكن حصر أهداف الرقابة الداخلية في الآتي:⁽²⁰⁾

1. حماية أصول المنشأة.
2. التأكد من الدقة المحاسبية للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لآمان الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي خطط مستقبلاً.
3. المحافظة على مستوى الأداء الجاري واكتشاف أيه انحرافات عن هذا المستوي.
4. الكشف عن أيه اتجاهات للتغيير المفاجئ في سير العمل أو في مستوى الأداء بما ينعكس على التكاليف.
5. الرقابة على استخدام الموارد المتاحة.
6. زيادة الكفاءة الإنتاجية للمنشأة.
7. وضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات.
8. حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.
9. التدريب والعلاقات الإنسانية.
10. تحديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل.

أدوات الرقابة الداخلية:

هنالك عدة أساليب وأدوات يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية وهي:

1. الموازنات التخطيطية: نظراً لأن الموازنات التخطيطية تحتوي على تقديرات كمية ومالية لكافة العمليات المتوقعة حدوثها خلال فترة زمنية قادمة فهي بذلك تحتوي على الأهداف المنتظر تحقيقها وبالتالي فهي تصلح كوسيلة للرقابة الإدارية حيث تقارن الأرقام الفعلية مع الأرقام المستهدفة ويتم الوقوف على الفروق بينهما وتقصي أسبابها وتحديد المسؤولين عنها وبالتالي معرفة نقاط الضعف والقصور وعلاجها.
2. الرسوم والبيانات والجدول الإحصائية: وهي احدي وسائل عرض المعلومات على الإدارة، فقد يتم عرض تطور انجازات المنشأة عن عدة فترات سابقة في شكل بياني عن الأعمدة مثلاً أو منحني يمثل تطور الكميات المنتجة والمباع منها للسوق المحلي والمصدر منها مثلاً، أو في جداول إحصائية يظهر بيانات مجمعة ومقارنة... الخ⁽²¹⁾
3. تقارير الكفاءة الدورية: والتي يتم رفعها للإدارة على فترات دورية متضمنة مجموعة من البيانات التاريخية مقارنة مع بيانات تاريخية لفترات زمنية مختلفة أو مع أرقام مستهدفة، وعلى ضوء هذه البيانات يمكن الحكم على كفاءة الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.
4. دراسات الحركة والزمن: وهي احدي وسائل الرقابة الإدارية التي تهدف إلي تنمية الكفاءة الإنتاجية للعاملين عن طريق الدراسة العلمية (التجريبية) لكافة الخطوات والحركات اللازمة للإنتاج بهدف تحديد الخطوات والحركات المثلي للأداء والعمل على استبعاد غير الضروري وبالتالي استنفاد القدر الأدنى من الموارد البشرية وتحقيق أقل زمن ممكن.⁽²²⁾

5. البرامج التدريبية للعمال والموظفين: والتي تهدف إلى رفع الكفاءة في أداء العاملين وذلك عن طريق إمدادهم بكل ما هو جديد ومستحدث من المعلومات الملائمة من حين لآخر.
6. الرقابة على الجودة: وذلك عن طريق عمليات الرقابة الإحصائية على الجودة باستخدام خرائط الرقابة على الجودة.

ثانياً: إدارة المخاطر المصرفية

يمثل الخطر ظاهرة عامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الإنسان اليومية وما يقوم به من مختلف الأنشطة، وينبع الخطر أساساً من عدم التأكد والذي يحيط بالفرد من كل جانب، ويرجع عدم التأكد إلى مصدرين أساسيين هما:⁽²³⁾ عدم القدرة على التنبؤ.

ب. عدم دقة المعلومات اللازمة للتنبؤ.

يعرف الخطر بأنه حالة عدم التأكد التي يصعب قياسها لأنها أحياناً تنطوي على أمور معنوية تنم عن تصرفات شخصية يصعب قياسها أيضاً. أو هو عدم التأكد من وقوع خسارة معينة.⁽²⁴⁾

مفهوم المخاطر:

ليان مفهوم المخاطر المصرفية لابد من تعريف المخاطر لغة واصطلاحاً وذلك بالتفصيل الآتي:

في اللغة:

الخطر في اللغة هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف، يقال هذا أمر خطر أي متردد بين أن يوجد ولا يوجد.⁽²⁵⁾ إذن فالمخاطرة لفظ مشتقة من خطر، والخطر عند أهل اللغة: «الإشراف على هلكه وخطر بنفسه يخطر أشرف بها على خطر هلك» خاطر من ركب البحر وأشد مخاطرة من داخل الملوكة إذن الخطر لغة: هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف.⁽²⁶⁾

في اصطلاح الفقهاء:

لا يخرج المعنى الاصطلاحي للمخاطرة عند الفقهاء عن المعنى اللغوي إلا أنها وردت بمعاني متعددة كالمقامرة والغرر والضمان.⁽²⁷⁾

عرفها ابن القيم: على أنَّ المخاطرة مخاطرتان، مخاطرة التجارة، وهو أن يشتري السلعة بقصد بيعها ويربح ويتوكل على الله. والخطر الثاني: الميسر الذي يتضمن أكل أموال الناس بالباطل.⁽²⁸⁾

مفهوم إدارة الخطر:

عرفت إدارة المخاطر بأنها اتخاذ الإجراءات والوسائل اللازمة لتطوير وتنفيذ خطة للتعامل مع الأخطار العشوائية المحتملة للمؤسسة أو الفرد بغرض حماية أصولها.⁽²⁹⁾ كافة الإجراءات التي

تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا.⁽³⁰⁾ تنظيم متكامل يهدف إلى التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حوادثه، والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها، وقياسها وتحديد وسائل مجابته، مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب.⁽³¹⁾

مفهوم المخاطر المصرفية:

عرفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة من هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر بأنها احتمال حدوث الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال أو غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.⁽³²⁾

احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنوك تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه.⁽³³⁾

مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:

عرفتها لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليها من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.⁽³⁴⁾

عرفت اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي إدارة المخاطر المصرفية على أنها إدارة مستقلة في المصرف تقوم بتطبيق السياسات الخاصة بالمخاطر، والتأكد من تنفيذ اللوائح القانونية الخاصة بالنشاطات المصرفية بالإضافة إلى وضع نظام شامل لمراقبة تلك النشاطات بشكل دوري، بالإضافة إلى الحصول على معلومات كافية عن أي نشاط جديد يرغب البنك بتمويله، وذلك من خلال إجراء دراسة جدوى لتحديد حجم العوائد، والمخاطر المتوقعة.⁽³⁵⁾

أنواع المخاطر المصرفية:

تواجه البنوك أنواعاً عديدة من المخاطر وقد تم تصنيف هذه المخاطر على وجوه عديدة حيث أن البنوك بشكل عام عرضة لثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر هي:

المخاطر النظامية:

يطلق على المخاطر النظامية تسميات متعددة منها: مخاطر السوق، ومخاطر غير قابلة للتنويع، والمخاطر العادية والمخاطر التي لا يمكن تجنبها، وهي ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد والتي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار الأوراق المالية بشكل عام، فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية هي مصادر المخاطر النظامية وتكون درجة المخاطر النظامية مرتفعة في المؤسسات التي تنتج سلعاً صناعية.⁽³⁶⁾

المخاطر اللانظامية:

يطلق عليها أسماء متعددة منها المخاطر التي يمكن تجنبها، والمخاطر القابلة للتنويع، والمخاطر الخاصة. حيث تعرف بأنها ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالمؤسسة أو الصناعة. وهذه المخاطر مستقلة عن محفظة السوق أي أن معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفراً.⁽³⁷⁾

المخاطر الكلية:

هي التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في السوق المالية أو في مجال استثماري آخر، وأيضاً عند جمع المخاطر النظامية مع المخاطر اللانظامية فإنها تشكل المخاطر الكلية أو مخاطر المحفظة، وهذه المخاطر هي التي سيتحملها المستثمر في الأوراق المالية.⁽³⁸⁾

وظائف إدارة المخاطر المصرفية:

هناك مجموعة من الوظائف يجب أن تضطلع بها إدارة المخاطر المصرفية تتمثل فيما يلي: رصد الخطر وتحديد، ويمكن فعل ذلك من خلال استخدام التقنيات المتوفرة في المصرف، واستخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة جوانب المنشأة، وإعداد وتحضير قوائم الفحص والخرائط التنظيمية بالإضافة إلى تصميم قائمة بالأخطاء المرتكبة من أجل تفاديها في العمليات القادمة. قياس المخاطر من أجل تحديد حجمها والتحكم فيها، ويمكن أن يكون هذا القياس كميّاً أو بيانيّاً، أو بطريقة خاصة يتم تصميمها من قبل المصرف.

السيطرة على الخطر ويتم ذلك عن طريق الاحتفاظ بأحدث المعلومات من العمليات في المصرف، والتأكد من أن مقاييس السيطرة على الخطر التي تم إقرارها قد استخدمت بالفعل. الرقابة والمراقبة عن طريق المتابعة، أو الاحتفاظ بسجلات دقيقة تتسم بسهولة التداول وسهولة الوصول إليها، والتخطيط لها بصورة يمكن تحديثها، والاطمئنان أن المخاطر ضمن الحد المقبول، وأن اللوائح والقوانين الخاصة بالنشاط تم تنفيذها، ووضع نظام شامل للمراقبة بشكل دوري.⁽³⁹⁾

أهداف إدارة المخاطر المصرفية::

تسعى المصارف من خلال نظام إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في: المساعدة في اتخاذ القرار المناسب. ضمان البقاء والاستمرار من خلال تعظيم العائد وتقليل المخاطر في ظل قيود رأس المال.

التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه والسيطرة عليه.
تقليل تكلفة التعامل مع الخطر إلى أدنى حد ممكن باستخدام أنسب الطرق التي تلاءم طبيعة العمل المصرفي، مما يساعد في تخفيف الآثار السلبية للمخاطر.
إن إدارة المخاطر تساعد على تحقيق استقرار التدفقات النقدية ودعم تقبلها، مما يعطي المصرف ميزة تنافسية ويجنبه تقلب العوائد المفاجئة ويعزز درجة الثقة به.
إعطاء مجلس الإدارة والتنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف.
توسيع الرقابة الداخلية لتتبع أداء المصرف وضمان السير الحسن في كل المستويات.⁴⁰
كذلك تهدف إدارة المخاطر من خلال وظائفها إلى:⁴¹
الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالمصرف، والاطمئنان أنها ضمن الحدود المقبولة والموافق عليها.

التوصل إلى أنسب وسيلة للسيطرة على الخطر، أو تقليل تكلفة التعامل معه بناءً على أسس علمية وعملية منهجية.
ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر وترتب خسارة عالية، والقدرة على أداء الالتزامات القانونية، واستقرار الأرباح لضمان نمو واستمرارية المصرف.⁴²

أهمية إدارة المخاطر:

تتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصارف فيما يلي:
تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.
المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءً عليها تشكيل خطة وسياسة العمل واتخاذ قرارات التسعير.

تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقترحات لجنة بازل.⁴³

إدارة المخاطر بالمصارف السودانية :

في إطار الجهود الرامية إلى تطوير الجهاز المصرفي ومواجهة التغيرات الكبيرة في مجالات الصناعة المصرفية التي نتج عنها تزايد المخاطر المختلفة على أنشطة المصارف أصدر البنك المركزي المنشور رقم (2005/1م) بتاريخ 2005/2/22م إلى المصارف الحكومية والتجارية والمتخصصة بإنشاء إدارة منفصلة للمخاطر تعني بتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف وهي تتبع للإدارة العليا وقد حدد المنشور أهداف الإدارة في الآتي:

- التعرف على مصدر الخطر.
- قياس احتمالية وقوع الخطر.
- تحديد مقدار التأثير على الإيرادات، الدخل والأصول.
- تقييم الأثر المحتمل على أعمال المصرف.
- تخطيط مايجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصادر الخطر.⁽⁴⁴⁾

أقسام إدارة المخاطر في المصارف السودانية:

تشمل إدارة المخاطر الأقسام الرئيسية الآتية:⁽⁴⁵⁾

قسم البيانات والمعلومات،

قسم تحليل وتقييم المخاطر:

قسم المراقبة والتحكم:

نظم الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية:

أبرزت التطورات الكبيرة في الساحة المصرفية، المحلية والعالمية، الحاجة الماسة إلى تطوير إدارة المخاطر المصرفية وإرساء دعائم الضبط المؤسسي وذلك لتقوية البنية التحتية للمصارف وتفعيل مقومات السلامة المصرفية. وتهدف إجراءات نظم الرقابة الداخلية إلى ترقية وتحسين الأداء المصرفي (الإجراءات الخاصة بحماية الأصول وكفاءة التشغيل) وتحسين مستوى البيانات والمعلومات والتقارير (الإجراءات الخاصة بضمان سلامة السجلات ودرجة الإفصاح) وتحسين مستوى الالتزام باللوائح والقوانين والسياسات الداخلية للمصرف. وبناء على ذلك أصدر بنك السودان توجيهات لكل إدارات المصارف (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) أن تقوم بالآتي:

التأكد من وجود نظام سليم للرقابة الداخلية والعمل على تفعيل مكوناتها الأساسية المتمثلة في الرقابة والإدارة المحاسبية ونظم الضبط الداخلي وتوصيات المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي والعمل على توفير مقوماته المتمثلة في سلامة الهيكل التنظيمي والإداري وسلامة النظام المحاسبي. وضع إجراءات داخلية تفصيلية تحكم كافة أنشطة المصرف ووضع أسس علمية لاختيار الموظفين والقيام بمسئولياتها في وضع السياسات والإجراءات الداخلية المتعلقة بالآتي:

تفعيل نظام الضبط الداخلي ونشر ثقافة الضبط داخل المصرف الذي يعتمد على عدد من المرتكزات يتم تطبيقها بغض النظر عن حجم وطبيعة ودرجة تعقيد النشاط. تفعيل دورة المراجعة الداخلية من خلال التأكيد على استمرارية واستقلالية إدارة المراجعة، ووضوح الهيكل التنظيمي لها ومراجعتها دورياً وتزويدها بالكفاءات والخبرات المهنية والعملية. إدراك ومعرفة جميع أنواع المخاطر وطرق تقييمها داخل المصرف.

تحديد الأنشطة الرقابية لكافة المستويات بالمصرف.

تطوير نظم المعلومات والاتصال ومتابعة التقارير ومعالجة الاختلالات.⁽⁴⁶⁾

الخطوات الأساسية لتنفيذ نظام الرقابة الداخلية:

إن الالتزام بموجهات تفعيل نظام الرقابة الداخلية يتطلب من إدارة المصرف اتباع الخطوات الأساسية في التنفيذ والتي تشمل الآتي:

تقييم النظم والضوابط الحالية ومقارنتها بتلك الواردة للموجهات.

تحديد جوانب النقص والخلل في النظام الحالي.

إشراك الإدارة التنفيذية ولجان المراجعة وموظفي إدارة المراجعة والموظفين الرئيسيين في عمليات الضبط.

تقييم بيئة العمل ومفاهيم إدارة المراجعة داخل المصرف.
تحديد استراتيجية التنفيذ.
توفير فرص تدريب لكافة لكل المشاركين في تنفيذ نظم الضبط.
العمل على معالجة نقاط الضعف والخلل والملاحظات الواردة في التقارير السابقة للمراجعة الداخلية والخارجية.⁽⁴⁷⁾

ويمكن كذلك تقسيم المخاطر التي تواجهها المصارف إلى مايلي:
المخاطر المالية: هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم المصرف وينجم عنها خسائر مالية، يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشرافاً مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقاً لتوجهات السوق وحركة الأسعار والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات الصلة.⁴⁸
المخاطر العملية (مخاطر الأعمال، غير المالية): تحدث نتيجة النشاط المصرفي الممارس وينتج عنها مجموعة من المخاطر منها: مخاطر التشغيل: وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 2001 المخاطر التشغيلية على أنها «مخاطر التعرض للخسائر التي تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية». ⁴⁹ المخاطر القانونية: عدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. ⁽⁵⁰⁾ مخاطر رأس المال: تعني مخاطر رأس المال مدى إمكانية تغطية حقوق الملكية للأصول المدرجة بالمخاطر.⁽⁵¹⁾

الدراسة الميدانية: أداة البحث:

تم تصميم استبانته بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع البحث وأراء عدد من المحكمين وذلك لتحديد عبارات الاستبانة، تم توجيهها إلى عينة تتكون من (100) فرد من الموظفين بالبنك الإسلامي السوداني.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث وللتحقق من فرضيته تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- الوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- مربع كاي لاختبار فرضية البحث.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) Statistical Package for Social Science والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft

Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني.

تحليل البيانات

تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة:

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الفئة (سنة)	أقل من 30	30- 40	41- 50	51- 60	أكثر من 60	المجموع
التكرار	55	24	15	6	0	100
النسبة %	55.0 %	24.0 %	15.0 %	6.0 %	0 %	100 %

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات البحث الميدانية، 2021

يتضح من الجدول رقم (1) أن عينة البحث قد تراوحت أعمارهم أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة (55.0 %)، ونسبة (24.0 %) من 30-40 سنة، ونسبة (15.0 %) أعمارهم 41-50 سنة، ونسبة (6.0 %) أعمارهم 51-60 سنة، ونسبة (0 %) أعمارهم أكثر من 60 سنة وهذا يؤثر إيجاباً على هذا البحث.

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	دراسات مصرفية	أخرى أذكرها	المجموع
التكرار	49	26	15	4	6	100
النسبة %	49.0 %	26.0 %	15.0 %	4.0 %	6.0 %	100 %

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات البحث الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة (49.0 %) تخصصهم العلمي محاسبة، ونسبة (26.0 %) تخصصهم العلمي إدارة أعمال، ونسبة (15.0 %) تخصصهم العلمي اقتصاد، ونسبة (4.0 %) تخصصهم العلمي دراسات مصرفية وأن نسبة (6.0 %) لديهم تخصص علمي آخر. وهذا يؤثر إلى تخصص العاملين بالبنك في المجال المحاسبي ويدل على دراية بموضوع البحث.

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل	دبلوم وسيط	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	أخرى أذكرها	المجموع
التكرار	6	64	19	7	4	100
النسبة %	6.0 %	64.0 %	19.0 %	7.0 %	4.0 %	100 %

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات البحث الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول رقم (3) أن هنالك نسبة (64.0 %) مؤهلهم العلمي بكالوريوس، ونسبة

(19.0%) مؤهلهم العلمي ماجستير، وأن نسبة (7.0%) مؤهلهم العلمي دكتوراه، ونسبة (6.0%) مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط، وبنسبة (4%) لديهم مؤهل علمي آخر. وهذا يؤثر إلى أن أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية تساعد في هذا البحث.

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

الوظيفة	مدير إدارة	مدير مالي	محاسب	مراجع داخلي	أخرى أذكرها	المجموع
التكرار	23	8	53	5	11	100
النسبة %	% 23.0	% 8.0	% 53.0	% 5.0	% 11.0	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات البحث الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة (53.0%) مساهم الوظيفي محاسب، ونسبة (23.0%) مساهم الوظيفي مدير إدارة، ونسبة (11.0%) لديهم مسميات وظيفية أخرى، وأن نسبة (8.0%) مساهم الوظيفي مدير مالي، أيضاً نسبة (5.0%) مساهم الوظيفي مراجع داخلي. يلاحظ أن نسبة 53% يعملون في وظيفة محاسب وهذا مؤشر جيد للاستفادة من تجارب أفراد العينة حسب تخصصهم.

فرضية البحث: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية والحد من التعثر

المصرفي.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
الأولى	62	% 62	34	% 34	1	% 1	3	% 3	-	-
الثانية	45	% 45	53	% 53	2	% 2	-	-	-	-
الثالثة	40	% 40	45	% 45	10	% 10	4	% 4	1	% 1
الرابعة	38	% 38	55	% 55	5	% 5	2	% 2	-	-
الخامسة	42	% 42	52	% 52	6	% 6	-	-	-	-
السادسة	55	% 55	38	% 38	6	% 6	1	% 1	-	-
السابعة	42	% 42	47	% 47	10	% 10	1	% 1	-	-
الثامنة	45	% 45	46	% 46	9	% 9	-	-	-	-
المجموع	369	46.13 %	370	46.25 %	49	6.13 %	11	1.37 %	1	0.12 %

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات البحث الميدانية، 2021م

يلاحظ من الجدول رقم (5) الآتي:

العبارة الأولى: أن نسبة (62.0 %) موافقين بشدة على أن هنالك زيارات ميدانية قبل منح التمويل للعميل ، وأن نسبة (34.0 %) موافقين، والمحايدين يمثلون نسبة (1.0 %)، وأن نسبة (3.0 %) غير موافقين.

العبارة الثانية: أن نسبة (53.0 %) موافقين على أن هنالك تقارير دورية عن موقف السداد للعملاء الممولين، وأن نسبة (45.0 %) موافقين بشدة والمحايدين يمثلون (2.0 %).

العبارة الثالثة: أن نسبة (45.0 %) موافقين على أن يتم منح التمويل بصورة مجزأة للتأكد من استخدامه في المشروع المحدد، وأن نسبة (40.0 %) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون نسبة (10.0 %)، وأن نسبة (4.0 %) غير موافقين، وغير موافقين بشدة يمثلون نسبة (1.0 %).

العبارة الرابعة: أن نسبة (55.0 %) موافقين على أن يقوم المصرف بمتابعة المشروعات الممولة، ونسبة (38.0 %) موافقين بشدة، والمحايدين يمثلون نسبة (5.0 %) ونسبة (2.0 %) غير موافقين.

العبارة الخامسة: أن نسبة (52.0 %) موافقين على أن تحد الرقابة الداخلية من مخاطر عدم السداد ، وأن نسبة (42.0 %) موافقين بشدة والمحايدين يمثلون (6.0 %).

العبارة السادسة: أن نسبة (55.0 %) موافقين بشدة على أن هنالك متابعة دورية لكافة العمليات بالمصرف، وأن نسبة (38.0 %) موافقين، والمحايدين يمثلون (6.0 %) وأن نسبة (1.0 %) غير موافقين.

العبارة السابعة: أن نسبة (47.0 %) موافقين على أن يقوم المصرف برقابة اثناء تنفيذ كافة العمليات ، وأن

نسبة (42.0 %) موافقين بشدة ، والمحايدين يمثلون (10.0 %)، ونسبة (1.0 %) غير موافقين.

العبارة الثامنة: أن نسبة (46.0 %) موافقين على أن هنالك معايير محددة لتحديد حجم السيولة في المصرف،

وأن نسبة (45.0 %) موافقين بشدة ، والمحايدين يمثلون (9.0 %).

مما تقدم من عبارات الفرضية يتضح للباحثان أن معظم المبعوثين يوافقون على عبارات الفرضية بتكرار (739) أي بنسبة (92.38 %) مقارنة بغير الموافقين الذين بلغت تكراراتهم (12) أي بنسبة (1.49 %) بينما كانت تكرارات المحايدين (49) بنسبة (6.13 %).

وبما أن غالبية إجابات أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة يدل ذلك على إثبات صحة الفرضية.

جدول رقم (6) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير	الوسيط	التفسير
هنالك زيارات ميدانية قبل منح التمويل للتعامل	100.400	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	1	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشده
هنالك تقارير دورية عن موقف السداد للعملاء الممولين	45.140	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
يتم منح التمويل بصورة مجزأة للتأكد من استخدامه في المشروع المحدد	87.100	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
يقوم المصرف بمتابعة المشروعات الممولة	79.920	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	3	إجابات المبحوثين تميل نحو المحايدة
تحد الرقابة الداخلية من مخاطر عدم السداد	35.120	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
هنالك متابعة دورية لكافة العمليات بالمصرف	80.240	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	1	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشده
يقوم المصرف برقابة اثناء تنفيذ كافة العمليات	62.960	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
هنالك معايير محددة لتحديد حجم السيولة في المصرف	26.660	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثان، من نتائج البرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (6) مايلي:

قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 100.400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.

قيمة مربع كاي للعبارة الثانية ، تساوي 45.140 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة، تساوي 87.100 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة ، تساوي 79.920 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 3.

قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة ، تساوي 35.120 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 80.240 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشده لأن قيمة الوسيط تساوي 1.

قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 62.960 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة ، تساوي 26.660 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2.

الخاتمة:

تعتبر الرقابة الداخلية من الوظائف الهامة في البنوك، وذلك من خلال إعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة، كما يجب أن تكون على دراية كفاية حول طبيعة العمل المصرفي حتى يتمكن من وضع خطة لإجراء عملية الرقابة في البنك.

نجد أن نجاح البنك يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة إدارة المخاطر في متابعة المخاطر التي تتعرض لها من خلال اختيار أنسب الوسائل للمواجهة والتقليل من حدة المخاطر.

تعتبر وظيفة الرقابة الداخلية من الوظائف الهامة في تفعيل إدارة المخاطر وذلك من خلال تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في البنك والتأكيد أن المخاطر تدار بشكل مناسب.

أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلت الباحثتان للنتائج التالية: تطبيق نظام الرقابة الجيد في البنوك يؤدي لإنشاء نظام للتقارير لمواجهة المخاطر المحتملة. وجود نظام رقابة جيد يقوم بدور فعال في التقليل من مخاطر التعثر المالي في البنوك.

تحد الرقابة الداخلية من مخاطر عدم السداد وهنالك تقارير دورية عن موقف السداد للعملاء الممولين.

هنالك رقابة مباشرة من قبل البنك المركزي علي البنوك وتوجد معايير محددة لتحديد حجم السيولة في البنوك.

يتم الالتزام باللوائح والموجهات التي يصدرها البنك المركزي وكذلك الالتزام بالسقوفات التي يحددها علي البنوك.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة توصي الباحثتان بالآتي: على البنوك في السودان الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وتطبيقها في مؤسساتهم. زيادة الدور الرقابي على البنوك السودانية من خلال إلزامها بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وذلك بإيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط الرقابة. على الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية الاهتمام بصورة أكبر بموضوع الرقابة. مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر

ضرورة توفر إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر في كل مصرف، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها، بحيث يتم من خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرفية.

المصادر والمراجع:

- (1) عثمان الهادي إبراهيم: دور الرقابة الإدارية في درء مخاطر القطاع الزراعي في السودان دراسة تجربة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين، قسم وادي شعير بمشروع الجزيرة في الفترة 2001-2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، 2009م.
- (2) عيد عباد مناوور الرشيد، تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة، 2010م).
- (3) أحمد يونس أحمد الأعرج، أثر تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر و الرقابة على الأداء المالي والتشغيلي (دراسة حالة: على بنك لبنان و المهجر في الأردن)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل منشورة، كلية العلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014م.
- (4) عبدالرازق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، (العراق: دار الكتب والطباعة والنشر، 1988م)، ص 39.
- (5) حسين عبدالعال محمد، الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004م)، ص 73.
- (6) شوقي حسين عبد الله ، أصول الإدارة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1981م)، ص 157
- (7) إدريس عبد السلام شتيوي، المراجعة المعايير والإجراءات، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر، 1990م)، ص 54.
- (8) Mosley Leon, Megginson, Management Concepts Applications, Publishers 3rd (New York: Harper Row, 1998 P 411)
- (9) علي الذينيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، (عمان: المكتبة الوطنية، 2010م) ص 173.
- (10) عيم سابا خور، الحاكمية المؤسسية ودور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الشركة، (عمان: مجلة المدقق، جمعية المحاسبين الأردنيين، العدد 22، دت) ص 38.
- (11) خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية العملية، (عمان: دار النشر، 1992م)، ص 23.
- (12) عصام الدين محمد متولي، المراجعة، (الخرطوم: دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة والنشر، 2006م)، ص 108.
- (13) كمال أحمد يوسف، أساسيات المراجعة، (الخرطوم: د ن ، 2013م)، ص 89.
- (14) عصام الدين محمد متولي، مرجع سابق، ص 109.
- (15) المرجع السابق، ص 110.
- (16) خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 20.
- (17) عبد الماجد عبد الله حسن، مبادئ المراجعة، (أم درمان: د ن ، 2002م)، ص 111.
- (18) أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1992م)، ص 192 .

- (19) حسن عامر، نظرية المحاسبة الحكومية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1990م)، ص 136.
- (20) عصام الدين محمد متولي، المراجعة، مرجع سابق، ص ص 105 - 106.
- (21) خلف الله عبدالله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار الوراق للنشر، 2006م)، ص 127.
- (22) المرجع السابق، ص 127.
- (23) عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة العربية، (الأردن: دار اليازوري، 2009م)، ص 26.
- (24) الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، (جدة: دار الثقافة الإسلامية، 1406هـ - 1986م)، ص 180.
- (25) المرجع سابق، ص 180.
- (26) محمد محمود المكاوي، التمويل في البنوك الإسلامية عقد السلم، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2015م)، ص 283 .
- (27) محمد علي القرى، مخاطر الائتمان المصرفي الإسلامي، دراسة فقهية اقتصادية، دراسات اقتصادية وإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مج9، جدة، 2002م، ص 363 .
- (28) حمزة عبد الكريم محمد حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، (عمان: دار الفنائس، 2008)، ص 29.
- (29) عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، إدارة الغرر في التأمين التعاوني، مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م 23، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2010م، ص 88.
- (30) رانية زيدان شحادة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، (عمان: عماد الدين للنشر والتوزيع، 2015م)، ص 42.
- (31) فضل عبدالكريم محمد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، 2007م ، ص 11.
- (32) حسين سعيد، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تحت شعار: آفاق الصيرفة الإسلامية، سوريا، 2006م، ص 4.
- (33) هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، سطياف 2012م، ص 56.
- (34) رانية زيدان شحادة، مرجع سابق، ص 42.
- (35) اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي، قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2003م)، ص 29.
- (36) محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص 291.
- (37) المرجع السابق، ص 291.

- (38) المرجع السابق، ص291.
- (39) هاجر زراقي، مرجع سابق، ص76.
- (40) نوال بن عمارة ، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول الأزمة المالية العالمية، المخاطر وإدارتها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 20-21 أكتوبر 2009م، ص3.
- (41) رانية زيدان شحادة، مرجع سابق، ص44.
- (42) المرجع السابق، ص44.
- (43) طارق عبد العال حماد، تقييم إدارة البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطر)، (القاهرة، الدار الجامعية، 2003م)، ص222.
- (44) بنك السودان المركزي، الضوابط والتوجيهات الصادرة حتى يناير 2009م، إنشاء إدارة للمخاطر بالمصارف التجارية 2005/2/22، الإدارة العامة للرقابة المصرفية، منشور رقم (2005/1) ، ص33.
- (45) المرجع السابق، ص34
- (46) عبد العزيز محمد عبد الرحمن، موجهات تفعيل نظم الرقابة الداخلية بالمصرف، منشور الإدارة العامة للرقابة المصرفية (2006/3)، إدارة الرقابة الوقائية ، الإدارة العامة للإدارة المصرفية ، بنك السودان المركزي، الخرطوم 19 مارس 2006م، ص166.
- (47) المرجع السابق، ص 168.
- (48) هاجر زراقي، مرجع سابق، ص64.
- (49) نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل، لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، فيلادلفيا الأردنية، 2007م، ص14.
- (50) محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص294.
- (51) هيل عجمي جميل، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية، (عمان: داروائل للنشر والتوزيع، 2015)، ص295.